

آفاق وفرص التمويل الإسلامي المستدام: دراسة في الأبعاد الأخلاقية والتنمية

**Prospects and opportunities for sustainable Islamic finance:
A study of ethical and developmental dimensions**

عبد الهادي مسعودي¹، خيرة مسعودي²

¹ جامعة عمار ثليجي - الاغواط، الجزائر، abdelhadi.messe@yahoo.fr

² مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة بالاغواط، الجزائر، messkhei@gmail.com

تاريخ النشر: 2019-05-31

تاريخ القبول: 2019-04-20

تاريخ الاستلام: 2018-12-27

ملخص:

تعالج هذه الدراسة آفاق وفرص التمويل الإسلامي بالتركيز على أبعاده الأخلاقية والتنمية، حيث عزز هذا النمط من التمويل استدامة وفرص الاستثمار الحقيقي ودعائم التنمية المستدامة في مختلف دول العالم، واستهدفت الدراسة العوامل الداعمة لتفضيل التمويل الإسلامي وسبل استدامته والنظر في خصائصه وهياكله ومؤسساته؛ وأوضحت الدراسة الدور البارز للصناعة المالية الإسلامية العالمية التي شهدت نمواً قوياً خلال السنوات الماضية بعدما طرأت عليه العديد من التطورات التي تسهم في زيادة توسيع حدوده الجغرافية والقطاعية. وخلصت الدراسة إلى زيادة حجم الأعمال المالية الإسلامية بالنظر لكفاءته واستدامته، وأن هناك اهتمام متسارع في صياغة وتنظيم وهيكلية منتجات استثمارية متخصصة متوافقة مع أحكام الشريعة. وتعد صناديق الاستثمار العقاري الإسلامية وصناديق الاستثمار المتداولة الإسلامية واستثمارات الأوقاف والأسهم الخاصة الإسلامية ورأس المال الاستثماري الإسلامي والتمويلات الجماعية الإسلامية، ... بمثابة هياكل مفضلة للمستثمرين الباحثين عن خيارات استثمارية سليمة أخلاقياً وذات أسس متينة ومستدامة، وأخيراً أوصت الدراسة إلى ضرورة تكوين نظام بيئي أعمق وأكثر استدامة، والنظر لمزايا تنافسية ومرونة واستدامة التمويل الإسلامي لتلبيته متطلبات التنمية الحقيقية، فضلاً عن أصالته الدينية والأخلاقية.

الكلمات المفتاحية: تمويل إسلامي، تمويل أخلاقي، منتجات المالية الإسلامية، هيكلية المنتجات المالية.

تصنيف JEL : G1، Z1

Abstract:

This study addresses the prospects and opportunities of Islamic finance by focusing on its ethical and developmental dimensions. This type of financing has enhanced the sustainability and opportunities of real investment and the pillars of sustainable development in various countries of the world.

The study aimed at supporting the preference of Islamic finance and its sustainability and its characteristics, structures and institutions. To the international Islamic financial industry, which has seen strong growth over the past years after many developments that contribute to the further expansion of its geographical and sectoral boundaries.

The study concluded that the volume of Islamic financial business has increased due to its efficiency and sustainability, and that there is an accelerated interest in the formulation, organization and structuring of specialized Shariah compliant investment products. Islamic investment funds, Islamic trading funds, Islamic endowments, Islamic private equity, Islamic investment capital and Islamic collective financing ... are preferred structures for investors looking for sound, ethical and sustainable investment options.

Finally, the study recommended The need to configure for a deeper and more sustainable ecosystem, and consideration of the competitive advantages, flexibility and sustainability of Islamic finance to meet the real development requirements, as well as its religious and moral authenticity,
Key words: Islamic Finance, Ethical Finance, Islamic Financial Products, Structuring Financial Products.

JEL Classification: G1 ، Z1

1. مقدمة:

على الرغم من أن التمويل الإسلامي بدأ كصناعة وليدة في السبعينات من القرن الماضي كانت تركز في الغالب على الأعمال المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، إلا أنه أصبح في وقتنا الراهن نظاماً مالياً كاملاً ومتكاملاً، وتحول إلى خيار أكثر تماسكاً ومقدرةً على المنافسة وتميز باتساع قاعدة المستثمرين والمصدرين وتحسن البنية التحتية للصناعة وزيادة النشاط الخارجي، ويتواجد التمويل الإسلامي في أكثر من 70 دولة بشكل أو بآخر، وعلى نحو 600 مؤسسة مالية، كما شهدت الاقتصادات المتقدمة مثل المملكة المتحدة وهونج كونج وسنغافورة وألمانيا زيادة أيضاً في نشاط التمويل الإسلامي خلال السنوات الأخيرة. وجاءت هذه التطورات مدعومة جيداً من خلال إدخال تحسينات في البنية التحتية على هذه الصناعة ومساهمته في الاقتصاد الحقيقي الانتاجي، حيث تواصلت التطورات التنظيمية بهدف مواكبة الصناعة لمتطلبات السوق من أجل تحقيق الهدف الأسمى للتمويل الإسلامي كنظام مالي مستدام ومنصف. وبعد أن سجلت الصناعة معدل نمو يتكون من رقمين في جميع قطاعاتها الأربعة، ويتوقع أن تتوسع الصناعة لتتجاوز حاجز الـ 03 تريليونات دولار بحلول 2018، وأن تستمر في التطور باعتبار التمويل الإسلامي جزءاً متزايد الأهمية من النظام المالي العالمي.

ومع زيادة حجم الأعمال المالية الإسلامية المعروفة، كان هناك اهتمام متسارع في صياغة وتنظيم وهيكله منتجات استثمارية متخصصة متوافقة مع أحكام الشريعة. وزيادة التعاملات بالتمويل الأخلاقي وتعد صناديق الاستثمار العقاري الإسلامية وصناديق الاستثمار المتداولة الإسلامية واستثمارات الأوقاف والأسهم الخاصة الإسلامية ورأس المال الاستثماري الإسلامي والتمويلات الجماعية الإسلامية بمثابة هياكل مفضلة للمستثمرين الباحثين عن خيارات استثمارية سليمة أخلاقياً وذات أسس متينة ومستدامة.

1.1 إشكالية البحث:

أتاح التمويل الإسلامي آفاق رحبة وفرص عديدة بمختلف البيئات الاستثمارية وعلى جميع الأصعدة؛ وهناك عدد من العوامل الداعمة تقود زيادة الاهتمام بهذا بين المستثمرين من أفراد ومؤسسات، بالنظر لشمولية مثل هذا التمويل بالرغم من تركزه على الأسواق المالية الاستهلاكية؛ ومن هنا يمكن أن نتساءل عن شمولية التمويل الإسلامي واستدامته، وعن تلك الآفاق التي يتيحها في الاقتصاد الحقيقي ومستقبل تلك الفرص. وذلك على النحو التالي: ماهي أبرز فرص الاستثمار البديلة في التمويل الإسلامي؟ وما الآفاق في ظل زيادة التفضيل العالمي للحلول المالية الإسلامية؟

2.1 فرضية البحث:

تنهض فرضية البحث على دعامة أساسية مفادها أن: فرص الاستثمار البديلة في التمويل الإسلامي كالتكافل والصكوك الإسلامية ...، تعد آفاق وفرص عالمية لزيادة التفضيل والمصدقية المالية والحلول المالية الاخلاقية التي تتيحها محلياً ودولياً.

3.1. محاور الدراسة:

للإجابة عن الاشكال السابق نحاول تقسيم بحثنا إلى ثلاث محاور رئيسية:

- المحور الأول: الإطار العام للتمويل المستدام.
- المحور الثاني: العوامل الداعمة لتفضيل المالية الإسلامية
- المحور الثالث: الهياكل الاستثمارية الإسلامية البديلة: تزايد الآفاق والفرص.

2. الإطار العام للتمويل المستدام

سنخصص في هذا الجزء للحديث عن مفهوم التمويل المستدام وخصائصه، وإبراز أهم الأهداف التي يصبوا إليها وكذا مجالات استخدامه، وفي الأخير سيتم التعرف على إشكالية الاستدامة وحتمية الانتقال الى نظام مالي مستدام من خلال ما يلي:

1.2. مفهوم التمويل المستدام:

يعتبر التمويل المستدام مفهوم مستقبلي يحمل في طياته فرص نمو المجتمعات في كافة الجوانب حيث يتيح فرصا واعدة لنمو المؤسسات المالية، أين يوفر أفقا جديدة للتوسع وتحقيق نمو مادي من خلال تمويل المشروعات الاقتصادية المختلفة، لذلك يعرف التمويل المستدام على أنه:

- توفير المبالغ النقدية اللازمة وفق اجراءات كفؤة وفعالة بما يضمن استدامة دفع وتطوير المشاريع الخاصة والعامّة التي تُخدم الاهداف الانمائية للمجتمع¹.

- هو التمويل الأخضر الذي يعنى باستدامة تمويل المشاريع البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي تحفظ الثروات للجيل الحالي والأجيال القادمة، عن طريق كفاءة ضمان تعبئة المدخرات وفعالية توجيه الاستثمارات نحو المشاريع القيمة الحقيقية من البنى التحتية والطاقات المتجددة والبيئية².

بذلك يتضح مفهوم التمويل المستدام من خلال الدور الذي يلعبه في إمداد المشروعات بالأموال التي تساعد في إنشاء مشاريع جديدة أو تطوير تلك المشاريع، بما يؤدي إلى ترقية عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل الدولة، ويعود بالنفع على الأفراد والمجتمع ككل³.

بصفة عامة يمثل التمويل المستدام في كافة الاعمال التي يترتب عليها كفاءة تعبئة الموارد في الوقت المطلوب ووفق الحاجة المطلوبة واستثمارها في مشاريع تنموية حقيقية مختلفة تساعد على تعظيم القيمة المضافة في المجتمع المتوقع الحصول عليها مستقبلا⁴.

وبالتالي يمكن القول أن التمويل المستدام هو بمثابة الآلية الداعمة لتحقيق السياسة التنموية وذلك عن طريق توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز المشاريع التي تحقق الأهداف التالية:

- توفير مناصب شغل حقيقية والتقليل من حدة البطالة؛
- تحقيق الأهداف التنموية المسطرة من طرف الدولة؛
- تحقيق التنمية المستدامة للبلاد؛
- تحسين الوضع المعيشي للأفراد وتحقيق الرفاهية الاجتماعية.

فالفكرة العامة المستوحاة من التمويل المستدام هي أنه التمويل الذي يتضمن وينظر في طائفة واسعة من القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في عمليات نشر رأس المال، ويجري الآن استخدام ممارسات التمويل المستدام بصورة متزايدة في عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمارات المالية.

2.2. خصائص التمويل المستدام:

يتميز التمويل المستدام بعدة خصائص نذكر منها ما يلي⁵:

- **الكفاءة التمويلية**، لما يتميز به التمويل المستدام من سلامة في الإجراءات والأهداف سواء من ناحية المصادر المالية المرتبطة بالملكية الحقيقية، أو من ناحية الأهداف والمشاريع الإنمائية محل التمويل على أساس القيمة المضافة الحقيقية؛
- قيام التمويل المستدام على **معايير ومؤشرات موضوعية** مرتبطة بالقدرة التنافسية والكفاءة التشغيلية للمشروع المحتاح للتمويل؛
- **الإستقرار المالي والأمن من المخاطر** المفتعلة نتيجة المراهنات والمضاربات في الأسواق المالية العالمية ومقاومة الأزمات المالية والدورات الإقتصادية أين لا يؤثر ذلك على الخطط التنموية واستمرار تنفيذ الأهداف الإنمائية؛
- امتلاك التمويل المستدام **لصفة الاستثمار الحقيقي** في المشاريع الإنمائية ذات القيمة المضافة في المجتمع سواء الإقتصادية أو الإجتماعية؛
- يتيح التمويل المستدام فرصة تطبيق **نظام الأولويات الإنمائية** أثناء تخطيط تنفيذ المشاريع التنموية كمشاريع البنية التحتية، مشاريع الطاقة والإنتاج النظيف، المشاريع الإجتماعية... الخ.

3.2. أهداف التمويل المستدام:

هناك مجموعة من الأهداف والغايات بغية الوصول إليها:

- تنمية المدخرات الوطنية عن طريق ترقية وتشجيع الإستثمار المالي وتوجيهه نحو القطاعات الإقتصادية المختلفة التي تخدم المجتمع؛
- جذب الإستثمارات الأجنبية التي تسهم في تسريع عملية التنمية المستدامة وتقليص الإعتماد على الإقتراض الخارجي؛
- المساهمة في رفع الوعي الإدخاريوالإستثماري للأفراد والمؤسسات وزيادة شفافية وموثوقية المعلومات ذات الصلة بأداء الشركات المدرجة والإقتصاد الكلي على حد سواء؛
- تمويل خطط وبرامج التنمية المستدامة وذلك بمساعدة حكومات الدول على الإقتراض من الجمهور لتمويل مشاريع التنمية، وبالتالي تعزيز قاعدة التمويل الذاتي والاسراع بمعدلات النمو الإقتصادي المستدام؛
- القدرة على توفير وإعادة تدوير كم مناسب من الأموال لتحقيق السيولة اللازمة للمجتمع؛
- المساعدة في زيادة مستويات الإنتاج في الإقتصاد من خلال استدامة تمويل الفرص الإستثمارية التي تؤدي الى تعزيز الرفاهية الإجتماعية؛
- تشجيع المؤسسات المالية في اعداد منتجات في مجالات جديدة تخدم المجتمع، مثل الطاقة المتجددة، كفاءة الطاقة، التمويل المتناهي الصغر، وتوفير السكن محدودي الدخل؛
- تحقيق قدر كبير من الشفافية والتي بدورها تؤدي الى تحقيق نطاق كبير من الفوائد والمزايا ومساعدة البنوك الناشئة على التميز في مجال المنافسة؛

- تسريع وتيرة النمو الاقتصادي المستدام، حيث يعمل التمويل المستدام على إنشاء أسواق ومؤسسات واقتصاديات تتسم بالاستقرار وذات قدرة على إتخاذ قرارات إنمائية من أجل تحقيق الأثر الدائم، كما يساعد البلدان على تلبية احتياجاتها الضرورية من البنية التحتية بطريقة تضمن تحقيق الإستدامة.

4.2. مجالات واستخدامات التمويل المستدام:

لقد اكتسبت الاستدامة المالية اهتماماً كبيراً في العديد من الدول في جميع أنحاء العالم ومن بين المجالات المطبقة في التمويل المستدام نجد ما يلي:

1. 4.2. تنمية سوق التمويل الأخضر

وذلك لتعزيز برنامج العمل الاستراتيجي للنهوض بقطاع التمويل البيئي والمستدام الاستفادة من الأسواق المالية العالمية وخصوصاً فيما يتعلق بتخفيف آثار التغيرات المناخية عن طريق تبادل أفضل الممارسات واعتماد مبادئ مشتركة وتهدف هذه الشبكة إلى التوعية بالقطاع وتعزيز المعايير المشتركة وتشجيع الابتكار وبناء المهارات الحيوية اللازمة من أجل توسيع نطاق عمل التمويل الأخضر المستدام.⁶

2. 4.2. استخدام التمويل المستدام لتعزيز الاستدامة الزراعية

لقد اكتسب مفهوم التمويل المستدام زخماً سريعاً في قطاع الزراعة، وقد وجد هذا المفهوم مفيداً للعاملين في هذا القطاع بطرق عديدة، فالكثير من المزارعين الذين يعانون من صعوبات مالية غير قادرين على تنمية أعمالهم ومع ذلك، يمكن أن تقدم مثل هذه المزارع بعض أشكال الدعم المالي للاستمرار في تدابير التمويل المستدام، وبالنظر إلى أن القضايا الاجتماعية تعتبر أيضاً في إطار التمويل المستدام، فإنها تبدو أداة مناسبة لإحداث آثار اجتماعية إيجابية، ويمكن استخدام هذه الأداة لتمكين الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية المهتمين بالزراعة.⁷

5.2. إشكالية الإستدامة والكفاءة الاقتصادية للتمويل التقليدي وحمية الانتقال الى نظام مالي مستدام

لقد بينت الأزمات المالية العالمية أنه من الصعب الوصول إلى التوازن الاقتصادي والمالي في ظل سيادة التمويل التقليدي، فقد أصبحت ضرورة التحول الى نظام مالي مستدام أمر حتمي، وبعد التمويل الإسلامي المستدام الذي يتميز بتوزيع المخاطرة، ومنع بيع الديون وإلغاء التعاملات الربوية، وتشجيع العقود المرتبطة بالاقتصاد الحقيقي، من أهم البدائل لاحتواء التقلبات الاقتصادية؛ ويتضح ضمن ذلك ضرورة الاستدامة المالية بالتخلي عن التمويل التقليدي من خلال المنطلقات التالية:

1. 5.2. إشكالية الربا والمديونية لنظام التمويل التقليدي:

كما هو معروف أن الوساطة المالية أساس التمويل التقليدي القائم على الفوائد المسبقة فالبنك أو الحكومة تقرض بفائدة من وحدات الفوائض وتقرض بفائدة أعلى منها لوحدة العجز، والفرق بين الفائدة المدينة والدائنة يحقق البنك فائدته، ومن هنا يتضح الأثر الاقتصادي للربا، فيصبح التمويل له أهداف ربحية دون أن يكون له ارتباط مباشر بالتبادل الحقيقي، مما يترتب عليه أن معدل المديونية سيصبح منفصلاً عن نمو الناتج الحقيقي، لأن المديونية تأخذ في النمو بوتيرة أعلى من معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، وهكذا حتى تتفاقم المديونية وتصبح الفوائد على هذه الديون الهائلة نزيفاً مستمرا في الاقتصاد وعبئاً ثقيلاً على الدخل⁸

وهذا ما هو حاصل اليوم في الدول الصناعية والنامية على حد سواء، فقد قفز إجمالي الدين الفيدرالي لحكومة الولايات المتحدة سنة 2015 متجاوزاً عتبة 19 ترليون دولار بزيادة بلغت نحو 9 تريليونات دولار خلال 7 سنوات الأخيرة، حيث بلغ

مجموع الديون الاتحادية سنة 2009 مقدار 10.6 تريليون دولار⁹، ومن جهة أخرى فقد تجاوزت مدفوعات فائدة الدين مستوى النصف تريليون دولار في نفس السنة، كما سجلت الديون المتراكمة على الدول النامية زيادة قدرها 1600 مليار في عام 2015 ليصل مجمل الديون إلى أكثر من 62 ألف مليار دولار، وفقاً لتقرير صدر في 16 مارس 2016 عن معهد التمويل الدولي.

وبالتالي فإن التمويل بدلا من أن يكون مستداما ورافدا مساعدا لزيادة الدخل وتحقيق الرفاهية الإجتماعية، أصبح في ظل النظام التقليدي عبئا على كاهله وسبب رئيسي في تدهور المستوى المعيشي وبدلا من أن يكون التمويل عاملا مساعدا للنشاط الإقتصادي، أصبح النشاط الإقتصادي خادما للتمويل¹⁰؛ ومنه فإن لهذا التمويل التقليدي عدة آثار سلبية على التمويل المستدام نذكر منها ما يلي¹¹:

- انتقال التمويل التقليدي بإتجاه وحدات الفائض التي تستطيع تقديم الضمانات المالية الكافية فقط؛
- التمويل التقليدي يمثل عقبة أمام الإستثمار الحقيقي، لأن الفائدة أصبحت قيда إجباريا على الإستثمار الحقيقي والطاقة الإنتاجية المتعلقة به؛
- التمويل التقليدي يؤدي إلى تركيز الثروة، لأنه يؤدي الى تمركز الملكية على خلاف التمويل الإسلامي الذي يسعى إلى توسيع قاعدة الملكية؛
- افتقار التمويل التقليدي الى الكفاءة الإقتصادية، لأنه لا يتضمن آلية لإعادة التوازن توجيه الموارد المالية الى الإستخدامات الأكثر جدوى اقتصاديا واجتماعيا؛
- التمويل التقليدي تمويل مكلف ولا شك من الابتكار والتجديد، فالفائدة هي جزية ينتزعها الممول من المبتكر، وبالتالي فهي تعيق دخول المبتكرات في عالم الإنتاج؛
- التمويل التقليدي يتسبب في الدورات التي تؤثر على النشاط الإقتصادي، فقد أشار ويكسل Wickcell البالإختلاف بين معدل الفائدة الطبيعي ومعدل الفائدة النقدي ودوره في إحداث الدورة الاقتصادية، كما أشار فريدمان Friedman الى المتغير النقدي ودور الإضطراب في تدفقه في تفسير الأزمات الاقتصادية، ومايتبعه ذلك من تراجع كبير لفرص التنمية.

فالمتبع لكرونولوجيا الأزمات الاقتصادية العالمية التي شهدها العالم منذ أزمة 1929، يلاحظ أن آليات التمويل التقليدي القائمة على الفائدة كانت السبب الرئيسي وراء استمرار وتفاقم هذه الأزمات، حيث تؤدي آليات الفوائد المسبقة إلى اختلال هرم التوازن الاقتصادي لصالح التفاقم المتوالي للمديونيات، فيصبح الهرم مقلوباً في غير صالح النمو الاقتصادي الحقيقي، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (01): الهرم المقلوب في ظل آليات التمويل التقليدي

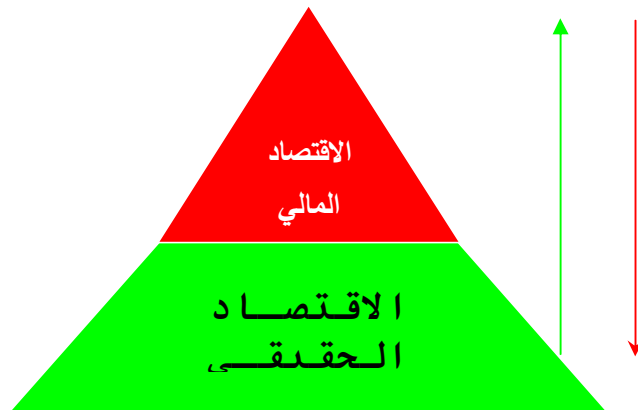


المصدر: صالح صالح، عبد الحلیم الغري، كفاءة التمويل الإسلامي في ضوء التقلبات الاقتصادية الدورية، ورقة بحثية مقدمة لفعاليات المنتدى الدولي حول: أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامي، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 05،06 ماي 2009، ص 06.

2.5.2. التحول الى نظام مالي إسلامي مستدام:

بالرغم من كون التمويل الإسلامي بدأ كصناعة مالية حديثة في السبعينات من القرن الماضي، حيث كانت تركز في الغالب على الأعمال المصرفية الإسلامية، إلا أنها أصبحت اليوم تنمو بشكل متسارع بفضل قدرتها على المنافسة وتميزها في تقديم خدمات مالية مبتكرة. هذا بالإضافة إلى الصبغة الأخلاقية التي يتمتع بها التمويل الإسلامي المستدام وما لها من أثر كبير في تحقيق عدالة اجتماعية واقتصادية وبيئية، حيث تلعب دوراً هاماً في إحداث عملية تنمية مستدامة في المجتمعات، وتواصلت التطورات التنظيمية بهدف مواكبة الصناعة لمتطلبات السوق من أجل تحقيق أهدافها في تمويل الاقتصاد الإسلامي المستدام وعادل اجتماعياً وانتستمر في التطور باعتبار التمويل الإسلامي جزءاً متزايد الأهمية من النظام المالي العالمي¹². فالتمويل الإسلامي مرتبط بمعدلات المشاركة المرتبطة بالاقتصاد الحقيقي، وبذلك فإن صيغ المشاركات المتنوعة تضمن النمو المستدام لهرم التوازن الاقتصادي بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي والنقدي للنظام المالي الإسلامي، كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل (02): هرم التوازن الاقتصادي في ظل آليات التمويل الإسلامي المستدام



3.5.2. بؤادر التحول إلى النظام المالي الإسلامي المستدام

يقصد بذلك أن خدمات ومنتجات التمويل الاسلامي أصبحت جذابة جذبا خاصا للعملاء المهتمين بالمبادئ الأخلاقية. من باب تحريم وحظر الربا، حيث بينت دراسة قام بها مكتب دراسات وأبحاث (المجموعة الدولية للمال والاعمال) في الغرب حديثا أن 6 بالمئة من أصحاب المقاولات والمستثمرين يرفضون التعامل بالقروض الربوية رغم حاجتهم لها، وأنهم مستعدون للتعامل بالتمويلات المبنية على أساس المشاركة¹⁵.

كما كشفت دراسة أجريت مؤخرا من قبل وحدة الاستخبارات الاقتصادية حول الممارسات والاستراتيجيات المصرفية الخاصة أن المصرفيين في القطاع الخاص يتوقعون زيادة الاستثمارات الأخلاقية بمعدل سنوي قدره 9.1 بالمئة، على مدى السنوات الخمس المقبلة. كما أن هناك اتجاه عام للمستثمرين العالميين يميل نحو الاستثمارات الاسلامية نظرا لكونها وسيلة من وسائل الاستثمارات الأخلاقية، بحيث تتمتع الحلول المالية الإسلامية بإمكانات هائلة للتوسع في مختلف المناطق حول العالم. ومن المعروف أن الشريعة الإسلامية تحظر أي أنشطة اقتصادية تعد مخالفة للرعاية الاجتماعية ولا تتوافق مع المعايير الأخلاقية الأساسية¹⁶.

ومن هنا تبين أن المالية الاسلامية هي عروض متوافقة مع المبادئ الاخلاقية.

2.3. توفير النظام البيئي الكلي:

يقصد بالنظام البيئي توفير البيئة التشريعية والتنظيمية المناسبة للطلب على منتجات المالية الاسلامية وإدراكا لذلك، قامت الحكومات والهيئات التنظيمية في أنحاء كثيرة من العالم بتوجيه جهودها لتحفيز تطوير هذه الصناعة إلى جانب قيام الكثير من البلدان حالياً بتمهيد الطريق للقيام بمجهودات مماثلة.

كما حظي التمويل الإسلامي مؤخرا بدعم ملحوظ من خلال التحسينات والتطورات السريعة في النظام الأساسي لهذه الصناعة التي أدت إلى تبسيط الإجراءات والعمليات فيما يتعلق بالصفقات والمعاملات. وبدءا من رواد نشطين في الأسواق المالية إلى شركات قانونية احترافية ومن مبادئ تنظيمية وتشريعية واضحة إلى مؤسسات منتجة لرأس المال البشري للتمويل الإسلامي المتمثلة في المعاهد والجامعات المتخصصة في تكوين إطارات يعملون في مجال التمويل الاسلامي، ومؤسسات مالية ومصرفية اسلامية.

كل هذا وغيرها من الدعائم البيئية مكنت القطاع من دعم نمو وتوسع النظام المالي الإسلامي. وقد حلت تلك الأمور بدعم وقيادة العديد من الهيئات التنظيمية على المستويات الدولية بالإضافة إلى بعض الكيانات الدولية متعددة الأطراف مثل مجلس الخدمات المالية الإسلامية والبنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي وغيرها، والتي كثفت جهودها لتحفيز تطوير صناعة تمويل إسلامي عالمية متكاملة ومتناسكة بشكل عام.

3.3. طابع المرونة والاستدامة:

أظهرت الأزمة المالية العالمية اهتماما غير عادي بالمالية الإسلامية أعاد إلى صدارة الاهتمام بالأدوات المالية الإسلامية، بعد عجز النظام الاقتصادي التقليدي ونظرياته عن معالجة أسباب الأزمة والحيلولة دون تكرارها مستقبلا، ففي أعقاب الأزمة المالية العالمية الأخيرة، أصبح المستثمرون والمودعون على دراية واهتمام بشكل خاص باستدامة ومرونة المؤسسات بحيث تعمل على أساس مبدأ الاستمرار في الأعمال حتى في حالة حدوث خسائر خلال الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي. كما أن فلسفة المالية الإسلامية والتي تستند إلى المعاملات القائمة على الأصول والمدعومة بها والتي ترسخ لمبادئ تقاسم المخاطر من شأنها أن تمكن النظام المالي من تجنب زيادة المخاطر والروافع المالية بينما تؤكد في نفس الوقت على الارتباط بالقطاع الحقيقي والاستدامة¹⁷.

4.3. تنوع مصادر التمويل الإسلامي:

في ظل التحديات العالمية التي تواجهها الاقتصادات الكلية والضعف المالي في الأسواق الدولية الرئيسة، أصبح التوسع للسيولة العالمية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية مصدراً جذاباً للتمويل البديل بمرور السنوات. وتوفر أدوات تجميع السيولة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي الغنية بالنفط وكذلك الأسواق الناشئة سريعة التوسع ذات الأغلبية المسلمة مثل ماليزيا، وهذا ما أغرى عدداً من البلدان الأوروبية وكذا الأفريقية والآسيوية إلى الدخول إلى ساحة التمويل الإسلامي. ولحد الآن عمل التمويل الإسلامي على توفير حلول التمويل في العديد من القطاعات منها¹⁸:

- تمويل البنية التحتية؛
- تمويل النفقات الإيرادية والمالية للحكومة؛
- تمويل الشركات والأفراد؛
- الحلول الاستثمارية الأخلاقية للمستثمرين من الشركات والأفراد
- تمويل التجارة الدولية؛
- خدمات التأمين الإسلامي (التكافل).

4.3. الالتزام الديني:

تشير التقديرات إلى أن هناك ما يزيد عن 50 مليون تقريباً من البالغين في بلدان منظمة التعاون الإسلامي تتجنب المؤسسات المالية التقليدية لأسباب دينية، وعلى هذا النحو يشكل قطاع المنتجات والخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية أو ما يعرف بسوق الحلال بطبيعته سوقاً لصناعة الخدمات المالية الإسلامية. ويدعم هذا القطاع زيادة معدلات النمو الاقتصادي والثروة المتنامية في دول منظمة التعاون الإسلامي والتي من المرجح أن تزيد من الطلب على منتجات وخدمات التمويل الإسلامي في السنوات القادمة، بالإضافة إلى ذلك، هناك جهود كبيرة تبذل في إطار خلق وترسيخ صناعة الحلال العالمية، كجزء من رؤية أوسع نطاقاً تهدف إلى خلق اقتصاد إسلامي عالمي، وهو ما يبشر بالخير بالنسبة لصناعة التمويل الإسلامي حيث يحتاج أي نظام اقتصادي متوافق مع الشريعة الإسلامية إلى استخدام أدوات مالية إسلامية لتكون أكثر توافقاً مع الشمولية في عملياتها.

5.3. المساهمة الاجتماعية:

تتمتع الشريعة الإسلامية بامتلاكها لأنظمة وآليات اجتماعية لإعادة توزيع الثروات مثل الزكاة والصدقة والوقف... والتي تمكن من إعادة توجيه جزء من العائدات إلى المجتمع لأغراض التنمية. ونتيجة لذلك، فإن الاستثمار في التمويل الإسلامي يمكن وبشكل طبيعي الأفراد والشركات من المساهمة في القضايا الاجتماعية حيث تساهم معظم المؤسسات المالية الإسلامية بجزء من دخلها عبر وسائل الزكاة أو الصدقة ليم صرفها في الأغراض الخيرية. وعلى هذا النحو، وبالنظر إلى الوعي المتزايد في سبيل تحقيق إعادة توزيع الدخل والقضاء على الفقر، فإن المستثمرين الذين يسعون نحو المشاركة في القضايا الاجتماعية قد يفضلون الاستثمارات المالية الإسلامية.

ومن خلال العوامل السابقة يبرز التوجه العالمي نحو المالية الإسلامية، مدى أهمية الدور الملحق على عاتق الصناعة المالية الإسلامية، كبديل مناسب للصناعة المالية التقليدية، ودورها في تطوير المشاريع التنموية عبر آليات التمويل المستدام، باعتبار أن المحافظة على المال وتنميته مقصد أساسي من مقاصد الاستثمار في الشريعة الإسلامية.

4. الهيكل الاستثماري الإسلامي البديلة: تزايد الآفاق الفرص.

بعد التعرف على العوامل الداعمة لتفضيل المالية الإسلامية سنقف من خلال هذا المحور على أهم الفرص والامكانات التي قادت بعض الدول البارزة في صناعة التمويل الإسلامي من خلال الاهتمام المتسارع لهذا النوع من التمويل من خلال تنوع هيكله الاستثمارية. وقبل ذلك سوف نختصر التعاريف لبعض الهياكل الاستثمارية البديلة في التمويل الإسلامي في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): بعض الهياكل الاستثمارية البديلة في التمويل الإسلامي

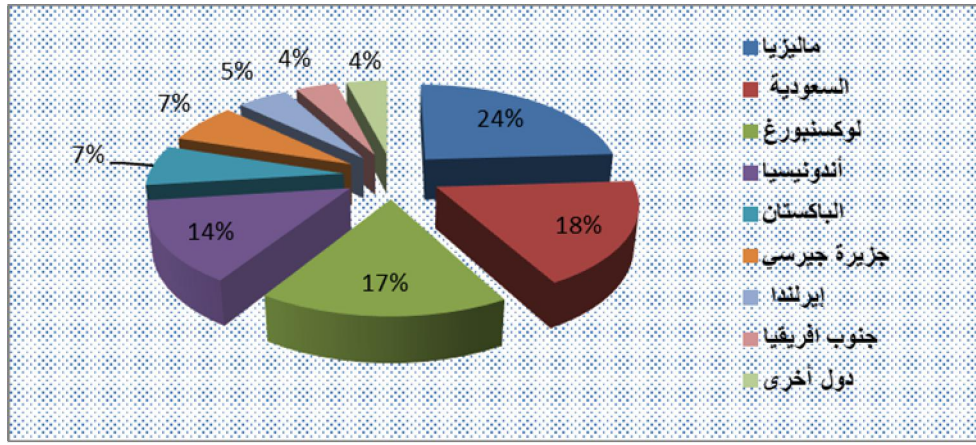
الوصف	الهياكل
نظام استثمار جماعي متوافق مع الشريعة الإسلامية في القطاع العقاري، وينطوي على الاستحواذ على العقارات وتأجيرها (بما في ذلك عقود الإيجار والإيجار من الباطن).	صناديق الاستثمار العقاري الإسلامية
صناديق استثمارية مدرجة متوافقة مع الشريعة الإسلامية وتتبع حركة مؤشرات رئيسية، تتم صياغتها كهيكل ثقة يتمثل الغرض الرئيس منه في تحقيق نفس العائد مثل مؤشر السوق الذي تتبعه.	صناديق الاستثمار المتداولة الإسلامية
صندوق أسهم يحتفظ به بصورة خاصة ويستثمر مباشرة في الشركات الخاصة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية أو تجري استحواذات في الشركات العامة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وينتج عنه جعلها غير مدرجة في الأسهم العامة.	الأسهم الخاصة الإسلامية
رأس المال الذي يتم توفيره لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية والتي يتصور تحقيق نمو استثنائي من ورائها.	رأس المال الاستثماري الإسلامي
يساهم مستثمرون أفراد في التمويل بغرض تمويل الشركات المبتدئة والشركات الصغيرة والمتوسطة في مقابل أسهم شركة خاصة (في التمويلات الجماعية على أساس الأسهم) أو العائد على التمويل (التمويلات الجماعية القائمة على أساس الائتمان).	التمويلات الجماعية الإسلامية

المصدر: بنك نيجارا. (2014)

1.4. صناديق الاستثمارات العقارية الإسلامية:

تعتبر صناديق الاستثمارات العقارية الإسلامية فئات أصول متخصصة تحفز من ممارسات إدارة الثروات الإسلامية على المستوى العالمي¹⁹. وقد تأسست أول صندوق استثمار عقاري إسلامي في العالم في ماليزيا بتاريخ 28 جويلية 2006، والذي أطلق عليه صندوق العقار كي.بي. وتمتلك ماليزيا على أراضيها ثلاثة من صناديق الاستثمار العقاري الإسلامية بقيمة سوقية مجتمعة تبلغ 14.85 مليار رينجيت ماليزي في 30 أكتوبر 2014. بالإضافة إلى صندوقين آخرين هما صندوق أكسيس للاستثمار العقاري الإسلامي، كأول صندوق استثمار عقاري إسلامي في العالم في ديسمبر 2008، الذي تم إعادة هيكلته وفقا للمبادئ التوجيهية لصناديق الاستثمار العقاري الإسلامية بعدما كان صندوقا تقليديا منذ 2005، وفي مايو 2013، أدخلت ماليزيا صندوق كيه.إل.سي.سي للاستثمار العقاري الإسلامي، كأول صندوق استثمار عقاري إسلامي مدمج في العالم في 30 أكتوبر 2014، حيث كان له رسملة سوقية بمبلغ 12.2 مليار رينجيت ماليزي²⁰. ومن خلال الشكل التالي سنوضح أهم عدد صناديق الاستثمار الإسلامية حسب الدولة (الربع الثالث لسنة 2015):

الشكل (03): أهم عدد صناديق الاستثمار الإسلامية حسب الدولة (الربع الثالث لسنة 2015):



المصدر: بنك نيجارا، صناعة الصناديق الإسلامية مراجعة والرؤية المستقبلية 2015، ماليزيا، 30 ديسمبر 2015، ص 5.

2.4. الاستثمارات الوقفية:

تعتبر الاستثمارات الوقفية أدوات ذات فعالية قوية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، وإذا ما تم إدارتها بكفاءة، فإن لديها القدرة على القضاء على الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق التوزيع العادل للثروات في المجتمع. وتستخدم هيكل الوقف الإسلامي لتمويل أنشطة الاقتصاد الحقيقي أو الاستثمارات المالية كما تستخدم العوائد من ذلك في تحقيق الرفاهية الاجتماعية والمنافع الاجتماعية²¹.

ويمكن صياغة الوقف على أصول أساسية حقيقية والتي يكون لها استخدام انتاجي مثل مجمعات المكاتب والمباني السكنية، أو صياغتها في صورة هيكل أوقاف نقدية حيث تستخدم الأصول المالية في توليد العوائد مثل الاستثمارات في الأوراق المالية الإسلامية والصكوك وتحقيق أغراض الوقف²². وهكذا فالأوقاف الإسلامية هي تبرعات خيرية تتمتع بصفات الديمومة والاستمرارية في عملها، مما يمكن المستفيدين من الانتفاع بها للعديد من السنوات وعلى مدار عدة أجيال بل وقد يمتد الأمر إلى قرون من الزمان. ومن خلال الجدول التالي سنبرز بعض مشاريع صندوق الاستثمار في ممتلكات الأوقاف لبعض الدول:

الجدول (02): بعض مشاريع صندوق الاستثمار في ممتلكات الأوقاف لبعض الدول (مليون دولار)

المشروع	البلد	حجم المساهمة من (مليون دولار)	الأهداف
أبراج ماكولا	سريلانكا	10 مليون دولار (من 19.5)	توفير الغذاء والمأوى والملبس والتعليم والرعاية الصحية للأيتام
مجمع المجدوب	سودان	7.5 مليون دولار (من 9.1)	إنشاء المرافق التعليمية للدراسات الإسلامية
الجامعة الإسلامية في شيتاجونج	بنجلاديش	4 مليون دولار (من 5.5)	الدعم المالي لأنشطة البحث للطلاب المهوولين
مركز التراث الإسلامي البريطاني	المملكة المتحدة	11 مليون دولار (من 28.9)	عقد الندوات والمحاضرات والبرامج التعليمية
الوقف الإسلامي للتعليم والثقافة - إلياس الرومي	المانيا	6.4 مليون دولار (من 13.4)	تنظيم برامج تثقيفية وتوعوية
الاتحاد الإسلامي في جمهورية مقدونيا	مقدونيا	7 مليون دولار (من 13.3)	الدعم المالي للمدارس الإسلامية والمساجد والمستفيدين منها

المصدر: بنك نيجارا، الأوقاف أدوات فعالة اجتماعي أو اقتصادياً، مرجع سبق ذكره، ص 10.

ما يلاحظ: من الجدول اعلاه ان نسبة مساهمة الصناديق الوقفية في الدول المختارة تبدوا نسب جيدة مقارنة بمجم مساهمات القطاعات الأخرى، مما يبرز أهمية هذه الصناديق في التنمية الاقتصادية. وعلى هذا الاساس تحقق المؤسسات الوقفية الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التالية²³:

- توليد النمو: نظراً لمشاركة الأوقاف في الأنشطة التجارية المنتجة مثل التطوير العقاري والخدمات والاستثمارات في الأصول المالية وتوفير الخدمات التعليمية، مما يؤدي إلى النمو والتحسين العام في مستوى معيشة المجتمع.
 - استمرارية في تدفق الإيرادات: تتمتع المؤسسات الوقفية بكونها دائمة في طبيعتها والتي تضمن وبفعالية استمرار تدفق الدخل للمستفيدين إلى الأبد، حيث تمكن من تنفيذ برامج التنمية والرفاهية المجتمعية طويلة المدى.
 - سمات إعادة التوزيع الاجتماعي: وذلك بتحقيق إعادة توزيع الدخل داخل اقتصاد ما وخلق فرص العمل.
 - تقديم الخدمات العامة: تمد بشكل فعال الأفراد في المجتمع بمجموعة متنوعة من الخدمات العامة كتوفير الرعاية الصحية والتعليم والمرافق الترفيهية ... أي حدوث تحسن عام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.
- ومن بين الدول التي سارعت لتأسيس مؤسسات الوقفية ماليزيا، والتي تم تأسيس مؤسسة الوقف بها سنة 2004، وكذا تأسيس شركة UDA للعقارات التي تعتبر من الشركات الرائدة في تطوير الأراضي الوقفية في ماليزيا، فهناك الآن أكثر من 10120 هكتار أراضي وقفية في ماليزيا التي لم يتم تطويرها، ويمكن أن تحوّل إلى مشروع مجامع سكنية وتجارية.

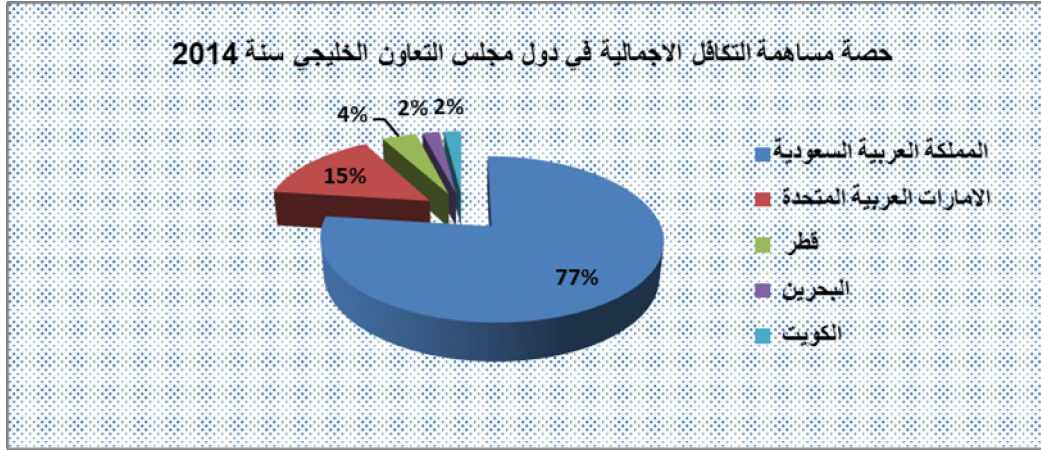
كما أنشأت مؤسسة الوقف في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2013 في هيوستن (Houston)، حيث توفر منطقة تكساس المجال التطبيقي في تقوية المجتمع مثل المساهمة المالية لدار الأيتام ومستشفيات الأطفال المصابين بالسرطان في مصر، كذلك في عام 2014 تم إنشاء مؤسسة الأوقاف الوطنية الخيرية في كندا (AwqafCanada)²⁴.

3.4. التكافل:

التكافل هو القطاع المتنامي الهام في صناعة التمويل الإسلامي، فمع استمرار زخم النمو الإيجابي في الأسواق وتقديرات لاستمرار النمو الملحوظ على الصعيد الدولي. فإنه من المتوقع من دول مجلس التعاون الخليجي ودول مجموعة الاسيوية مواصلة قيادة أسواق التكافل العالمية مع نموها المطرد، بالإضافة إلى الأسواق الناشئة في أوروبا وأفريقيا والتي أظهرت إمكانات نمو كبيرة لهذا القطاع أيضاً.

1.3.4. دول مجلس التعاون الخليجي: في الآونة الأخيرة ساهمت عدة دول مجلس التعاون الخليجي من أجل تدعيم الاستثمارات التكافلية كحل أنسب للتأمين التقليدي، ومن خلال الشكل التالي سنبرز نسبة مساهمة هذه الدول للاستثمارات التكافلية لسنة 2014.

الشكل (04): حصة مساهمة التكافل الاجمالية في دول مجلس التعاون الخليجي سنة 2014



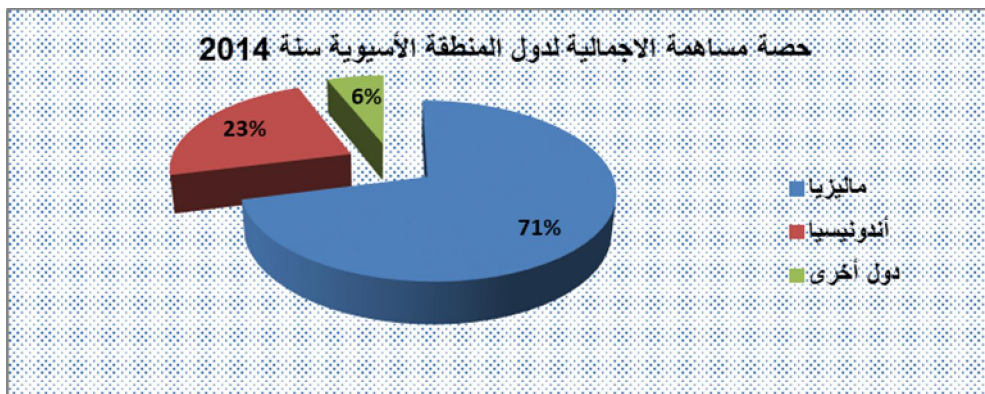
المصدر: بنك نيجارا، التكافل: نمو من قوة إلى قوة، مرجع سبق ذكره، ص2.

ما يلاحظ: حسب احصائيات سنة 2014 قدرت مساهمة التكافل الإجمالية في دول مجلس التعاون الخليجي بأكثر من 8.9 مليار دولار أمريكي، ما يعادل نسبة 12 بالمئة، حيث تهيمن المملكة العربية السعودية على مجموع مساهمات التكافل الكلية، بنسبة تزيد عن 77 بالمئة من مجموع مساهمات المنطقة، ثم تحتل الإمارات العربية المتحدة المركز الثاني خليجيا في سوق التكافل بمساهمة إجمالية بلغت 15 بالمئة، ثم تليها دولة قطر بنسبة 4 بالمئة من حصة السوق الخليجية، أما مساهمة بقية الدول الخليجية في مجال التكافل، فإنها لا تتجاوز 4 بالمئة من إجمالي قيمة التكافل الإجمالية تم اقتسامها على قدم المساواة بين البحرين والكويت.

وقد بلغ متوسط نمو المساهمات الإجمالية 26.6 بالمئة في الفترة المتراوحة ما بين سنة 2009 وسنة 2013، ووصلت إلى 384 مليون دولار سنة 2014²⁵،

2.3.4. المنطقة الآسيوية: تعتبر المنطقة الآسيوية من المناطق الهامة لصناعة التكافل بمساهمة تصل إلى ثلث مجموع مساهمات التكافل الإجمالية، على أن تصل إلى نحو 4.2 مليار دولار أمريكي في 2014²⁶، ومن خلال الشكل التالي تتضح مساهمة الدول الآسيوية في قطاع التكافل.

الشكل (05): حصة مساهمة الاجمالية لدول المنطقة الآسيوية سنة 2014



المصدر: بنك نيجارا، التكافل: نمو من قوة إلى قوة، مرجع سبق ذكره، ص3.

ما يلاحظ: تعتبر ماليزيا وإندونيسيا من أبرز محركات صناعة التكافل، على الساحة المالية الإسلامية الرئيسة في المنطقة الآسيوية بمساهمة فاقت 90 بالمئة من حصة سوق التكافل لمنطقة الآسيوية، فماليزيا لوحدها تهيمن على حصة قدرها 71 بالمئة، أي قرابة ثلثي حصة سوق التكافل، وساهمت إندونيسيا بنسبة 23 بالمئة من حصة سوق التكافل، لسنة 2014.

3.3.4. الدول الإفريقية: هي الأخرى أولت الاهتمام لقطاع التكافل وإن يكن قليل عن سابقه، إلا أنها أبدت بعض الدول

الإفريقية إهتماماً وصل إلى مرحلة التحفيز وذلك عبر عقد مبادرات تنظيمية استباقية، من بينها:

- **السودان** التي تقود سوق التكافل مسجلةً نمواً سنوياً مركباً لمساهمة التكافل الإجمالية بنسبة 23.4 بالمئة خلال الفترة المتراوحة بين سنتي 2009 و2013،
- **كينيا** التي تخطط هيئة تنظيم قطاع التأمين التكافلي من 3.1 بالمئة في عام 2012 إلى 3.5 بالمئة بحلول 2018، كما أصدرت نيجيريا جملة من المبادئ التوجيهية ومتطلبات التسجيل للتكافل بصورة تتماشى مع المبادئ التوجيهية لسير عمليات التكافل،
- **تونس** أدرجت في قانون التأمين لسنة 2014 فصلاً خاصاً حول الإطار التشريعي الذي يحكم عملية التكافل في²⁷.

4.3.4. الدول الأوروبية: وفرت هذه المنطقة سوقاً واعدة للتكافل لم يتم استغلالها بعد، فعلى غرار لوكسمبورغ التي

تعرض منتجات تأمينية إسلامية منذ 2012، تعتبر شركة InsuranceLondon-basedPrinciple الذي يوجد مقرها بلندن، الشركة الوحيدة التي تقدم منتجات تأمينية تكافلية خاصة بالمنازل والسيارات منذ 2008، هذا وإن السوق الرئيسي المحتمل لصناعة التكافل في أوروبا ينحصر في المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا، حيث تتركز فيه أكبر عدد من المسلمين المهاجرين²⁸. ويتوقع أن تتجاوز الأصول المدارة التي تجمعتها الصناديق الإسلامية 100 مليار دولار بحلول عام 2018 وتوقعات 2020 قدرت بـ 113 مليار دولار. ستظل البلدان الأوروبية، وثيقة الصلة بالجمال، حيث تجذب مديري صناديق الاستثمار الإسلامي نظراً للوضوح التنظيمي ووجود أنظمة الانتقال الدولية التي تسمح بتداول وبيع الصناديق في الخارج²⁹.

4.4. صكوك الاستثمار الإسلامية:

لعبت الصكوك الإسلامية دوراً محورياً في تمويل البنية التحتية وتم استخدامها لكلا من المشاريع العامة والخاصة، حيث يتوقع أن تنمو الصكوك القائمة سنة 2020 ما بين (630 - 640 مليار دولار) وثمة عامل دعم رئيسي لقطاع الصكوك وهو احتياجات البنية التحتية في أبرز مناطق إصدار الصكوك، فضلاً عن بلدان جديدة على سوق الصكوك في جنوب آسيا وأفريقيا. وعلى الصعيد العالمي، من المرجح أن نرى المزيد من الإصدارات الخارجية وأيضاً بالعملات الأجنبية في سوق الصكوك، ومن بين مناطق الصكوك الرئيسية، نجد أن ماليزيا في المرحلة الأخيرة من تنفيذ خطط الإنفاق ببرنامج التحول الاقتصادي المتوقع لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة بحلول 2020³⁰.

كما رسمت سوق الصكوك أحداثاً بارزة لمختلف الإصدارات الكبيرة سواء الإصدارات السيادية أو الشركات حيث صدرت لأول مرة صكوكاً من حكومات غربية كالمملكة المتحدة والسنغال وهونج كونج وجنوب أفريقيا ولوكسمبورج. حيث بلغت سوق الصكوك للإصدارات 114.7 مليار دولار في نوفمبر 2014، وجاء التحفيز بشكل رئيسي من قبل الكيانات السيادية المصدرة التي تمثل أكثر من 70 بالمئة من إجمالي الإصدارات.

كما يُعد الابتكار المستمر أمراً مهماً لدعم استدامة التمويل الإسلامي. لذلك شهدت الصناعة تقدماً في تصميم المنتجات المالية عام 2014، خاصة في سوق الصكوك، وشملت هذه إصدارات أكثر من الصكوك المتوافقة مع بازل 3، والصكوك ذات المسؤولية الاجتماعية والمزيد من نشاطات الصكوك عبر الحدود³¹. مما يثبت أهمية الصكوك الإسلامية في تنمية المال المستدام.

أما النسبة لآفاق المالية الإسلامية في العالم فإن هناك توقعات مادام التمويل الإسلامي مدعوماً بالعوامل الهيكلية والديموغرافية، فضلاً عن وجود مؤسسات مالية ومصرفية إسلامية داعمة، من المتوقع أن يرتفع إجمالي أصول التمويل الإسلامي 4 مليارات دولار

سنة 2020، وسيتم تحفيز النمو بشكل أساسي من المناطق الرائدة خاصة ماليزيا والسعودية والإمارات وقطر والكويت. وتفتح آفاق جديدة مثل إندونيسيا وتركيا؛ وغيرها من الدول الآسيوية والأفريقية، ولن تنجح استدامة صناعة المالية الإسلامية إلا بتوافر محركات النمو الرئيسية للتمويل الإسلامي المتمثلة في³²:

- زيادة تعداد المسلمين عبر مختلف دول العالم؛
- نمو الاقتصادات الناشئة؛
- الابتكار أكثر في الأدوات والمنتجات المالية الإسلامية؛
- دخول دول جديدة في التمويل الإسلامي؛
- الاهتمام أكثر بالتطورات التشريعية والتنظيمية؛
- زيادة التعاملات الدولية.

5، الخلاصة:

يبدو من خلال استعراض بعض البيانات والتحليلات البسيطة المتعلقة بالتمويل الإسلامي، أنه قطع شوطاً طويلاً منذ بداياته في ستينات القرن الماضي، وسجل معدلات نمو بارزة، كما توسعت نحو عدة مناطق جغرافية منها بلدان إسلامية وأخرى غربية. وقد كان التوسع في السنوات الأخيرة لهذه الصناعة أكثر وضوحاً وأهمية، حيث تميز بتحول التمويل الإسلامي إلى صناعة أكثر تنافسية ومرونة واستدامة، مما يعكس زخم نمو وعمق هذه الصناعة، وقد اجتذب التمويل الإسلامي قاعدة عريضة من المستثمرين والمصدرين والتي تتسع يوماً بعد يوم، وجاءت هذه التطورات مدعومة جيداً من خلال إدخال تحسينات في البنية التحتية على هذه الصناعة، لتكون الحل الأنسب والبديل للمالية التقليدية، ومع استمرار المالية الإسلامية في الوصول إلى آفاق جديدة، تم استكمال هذا التوسع من خلال التوجهات التي تشير إلى أن هذه الصناعة تتطور إلى نظام بيئي أعمق وأكثر استدامة.

من أبرز النتائج التي تم التوصل إليها من خلال بحثنا:

- حسب التطورات المتتالية للمالية الإسلامية، من المتوقع لقطاعات التمويل الإسلامي كالخدمات المصرفية الإسلامية والصكوك والصناديق الاستثمارية والتكافل والصناديق الوقفية أن تشهد المزيد من النمو، وإن كان بمعدلات أقل بصورة طفيفة مقارنة بمعدلات النمو الكبيرة التي شهدتها خلال الآونة الأخيرة، إلا أن مساراتها ومعدلات نموها أكثر استدامة؛
- تعتبر التطورات المشجعة في الهياكل الاستثمارية الإسلامية البديلة في الدول الرئيسة للتمويل الإسلامي إدراكاً لأهمية التمويل الإسلامي كمصدر للتمويل وآلية لتوزيع الثروات، كما أن طبيعة ديمومة هذه الهياكل الاستثمارية جعلته في أسمى فعالية لتحقيق التمويل المستدام؛
- إن النمو القوي للصناعة المالية الإسلامية خلال السنوات القليلة الماضية مدعوم ببعض العوامل، منها التحسن في وضوح الإطار التنظيمي والإحصاء السكاني والابتكارات الإنتاجية.

على ضوء النتائج السابقة يمكن إقتراح التوصيات التالية:

- ضرورة تكوين نظام بيئي أعمق وأكثر استدامة، بتعزيز مكانة التمويل الإسلامي في مختلف المجالات والهياكل المؤسسية للتنمية والتمويل.

- النظر لمزايا تنافسية ومرونة واستدامة التمويل الإسلامي لتلبيته متطلبات التنمية الحقيقية، فضلا عن أصالته الدينية والأخلاقية.

- إعطاء الأهمية للهياكل الاستثمارية الإسلامية البديلة وتحفيزها وتعزيز نطاقها لمختلف البلدان والقطاعات. والاستفادة من التجارب الناجحة والرائدة في هذا المجال.

وأخيرا يرجى الاستفادة من التجارب الناجحة والرائدة في هذا المجال بالعالم الإسلامي والغربي وتعزيز التعاون وتبادل الخبرات من أجل التحسين المستمر ورفع كفاءة ومكانة التمويل الإسلامي والنظر الى آفاقه العالمية والمستقبلية.

6. الاحالات والمراجع:

- ¹ دون اسم الكاتب، اصلاح النظام المالي العالمي، مجلة التمويل والتنمية، العدد 08، صندوق النقد الدولي، 2007، ص53.
- ² غلام عبد النور، دور صناعة الصكوك الإسلامية كبديل للسندات التقليدية في تطوير التمويل المستدام: دراسة مقارنة بين التجربة الماليزية والتجربة الخليجية لصناعة الصكوك الإسلامية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص الإقتصاد الدولي للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2012، ص61.
- ³ أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم، الجزائر، 2008، ص ص 24 - 25.
- ⁴ دون اسم الكاتب، نقص الانتفاع برأس المال، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 8، جوان 2007، ص30.
- ⁵ غلام عبد النور، مرجع سبق ذكره، ص62.
- ⁶ المصطفى بنجويد، المراكز المالية العالمية توحد صفوفها للنهوض بقطاع التمويل المستدام، مقال متاح على الرابط: <http://www.maghribia.com/almaghribia/17139605>، تاريخ الإطلاع 2017/10/16.
- ⁷ دون اسم الكاتب، مقال متاح على الرابط: <https://permaculturearabia.org/2017/05/11>، تاريخ الإطلاع 2017/10/16.
- ⁸ غلام عبد النور، مرجع سبق ذكره، ص65.
- ⁹ دون اسم الكاتب، وكالات الدين الأمريكي يقفز في عهد الرئيس أوباما، متاح على الرابط: <https://arabic.rt.com/news/809718>، تاريخ الإطلاع: 2017/10/24.
- ¹⁰ درويش صديق جستننية، الفائدة والربح وأدوات التمويل الإسلامية، مركز أبحاث الإقتصاد الإسلامية جامعة الملك عبد العزيز، 1995، ص41.
- ¹¹ راجع عبدالجبار السبهاني، آثار التمويل الربوي، مقال متاح على الرابط: <http://al-sabhan.com/index>، تاريخ الإطلاع: 2017/10/24.
- ¹² بنك نيجارا، رحلة التحول الى نظام مالي مستدام، ماليزيا، أبريل 2014.
- ¹³ بنك نيجارا، رحلة التحول الى نظام مالي مستدام، المرجع السابق، 2014.
- ¹⁴ دون اسم الكاتب، التمويل الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية، متاح على الرابط: <https://islamic-relief.me/appeals>، تاريخ الإطلاع: 2017/10/24.
- ¹⁵ عمر راشد، تطور دور المصارف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، 2009، ص 20.
- ¹⁶ بنك نيجارا، التمويل الإسلامي المستدام والراسخ يشهد نمواً في المنتجات المنظمة، ماليزيا، 15 نوفمبر 2014 ص3.

- ¹⁷ بنك نيجارا، المرجع السابق، ص4.
- ¹⁸ بنك نيجارا، المرجع السابق، ص4.
- ¹⁹ بنك نيجارا، المرجع السابق، ص04.
- ²⁰ بنك نيجارا، المرجع السابق، ص05.
- ²¹ بنك نيجارا، الأوقاف أدوات فعالة اجتماعياً واقتصادياً، ماليزيا، 16 أكتوبر 2014 ص1.
- ²² المرجع السابق، ص03.
- ²³ بنك نيجارا، مرجع سبق ذكره، ص02.
- ²⁴ بنك نيجارا، الوقف: نحو تحقيق الدور الاجتماعي للتمويل الإسلامي، ماليزيا، 10 يونيو 2015 ص ص2-3 .
- ²⁵ بنك نيجارا، التكافل: نمو من قوة إلى قوة ، ماليزيا، 25 نوفمبر 2015 ص1.
- ²⁶ بنك نيجارا ، مرجع سبق ذكره، ص03.
- ²⁷ بنك نيجارا ، مرجع سبق ذكره، ص03.
- ²⁸ بنك نيجارا ، مرجع سبق ذكره، ص04.
- ²⁹ بنك نيجارا ، سوق الصكوك استمرار التوسع في الربع الثالث من 2014، ماليزيا، 30 أكتوبر 2014، ص12،
- ³⁰ بنك نيجارا ، 2014 عام بارز في صناعة التمويل الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص11،
- ³¹ بنك نيجارا ، بناء القدرات وتنمية المواهب في التمويل الإسلامي ، ماليزيا، 26 ديسمبر 2014، ص5،
- ³² بنك نيجارا، المرجع السابق، ص10.